



صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 14/215  
للتنشر الفوري  
9 مايو 2014

## بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في ختام زيارتها إلى المغرب

أدلت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالبيان التالي اليوم في الرباط:

"من دواعي سروري البالغ أن أعود مرة أخرى إلى المغرب، موطن العديد من الثقافات، وأن ألتقي بأهلها من جديد. وهذه زيارتي الأولى إلى الرباط والدار البيضاء بصفتي مديرا عاما لصندوق النقد الدولي.

"وقد شرفت بمقابلة [جلالة الملك محمد السادس، والسيد بن كيران رئيس الحكومة، و] السيد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية، والسيد الجواهري والي بنك المغرب، ولقيت من كبار المسؤولين. كذلك شرفت بإلقاء كلمة أثناء الزيارة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حيث قولنا بكل ترحاب من رئيسه السيد بركة وزملائه. كذلك سررت بتبادل الرأي مع ممثلي القطاع الخاص وغيره من عناصر المجتمع المغربي، والقيادات النسائية المتميزة، والطلاب الجامعيين، ورواد الأعمال من الشباب الواعدين، وقيادات المجتمع المحلي الذين يسعون لتحسين حياة المواطنين في محيطهم. وقد كانت حيويتهم وتصميمهم على المساهمة في رفاة اقتصادهم ومجتمعهم مصدر إلهام بالنسبة لي.

"وأثناء هذه الاجتماعات، هنأت السلطات المغربية بما أحرزته مؤخرا من تقدم في تحسين الأوضاع الاقتصادية وإعطاء دفعة للإصلاحات المهمة، رغم البيئة التي لا تزال محفوفة بالتحديات. وأثيت على السلطات بوجه خاص لما اتخذته من سلطات مهمة مؤخرا للحد من الاختلالات الاقتصادية، بما في ذلك شجاعتها في إصلاح الدعم وتوسيع نطاق البرامج الاجتماعية لدعم الشرائح الأفقر في المجتمع. وقد ناقشنا أيضا آفاق الاقتصاد العالمي وتأثيرها على بلدان المنطقة

"وقد تحسن أداء الاقتصاد المغربي في عام 2013 رغم ما يواجهه من رياح معاكسة. وكانت أزمة اليورو قد أدت إلى تباطؤ أساسي في وتيرة النمو وتم تحييد معظم آثاره من خلال المحصول الزراعي الوفير. وساعدت إجراءات السياسة القوية التي اتخذتها السلطات، مصحوبة بانخفاض أسعار النفط الدولية، على المساعدة في تخفيض عجز المالية العامة بما يقرب من 2% من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 5.4%، كما تحسن الحساب الجاري مع بقاء الاحتياطيات عند مستوى مستقر بوجه عام. غير أن البطالة لا تزال مرتفعة، ولا سيما بين الشباب.

"ونتوقع أن يهبط النمو إلى أقل من 4% في عام 2014 مع عودة الإنتاج الزراعي إلى مستوياته العادية وانتعاش النشاط غير الزراعي بدعم من التعافي الاقتصادي في أوروبا. ومن المتوقع أن يزداد تقلص عجز الحساب الجاري نتيجة لاستمرار إجراءات السياسة وانخفاض أسعار الطاقة العالمية والسلع التي تصدرها قطاعات حديثة الإنشاء (مثل صناعة السيارات والصناعات الجوية).

"وتتمتع المغرب بإمكانات كبيرة، لكنها تواجه عددا من التحديات في سبيل رفع النمو ومد نطاقه ليشمل كل شرائح السكان. وقد شجعت نظرائي على اتخاذ مزيد من التدابير للمضي قدما في إجراء إصلاحات المالية العامة الصعبة وتنفيذ جدول أعمال للإصلاحات الهيكلية يوفر الدعم اللازم للقدرة التنافسية ويعزز مناخ الأعمال ويزيد من توافر فرص العمل. ويظل من الضروري مواصلة الجهود لبناء توافق الآراء حول أهم الإصلاحات، مثل الدعم أو معاشات التقاعد.

"والصندوق شريك داعم للمغرب فيما تبذله من جهود، عن طريق المشورة والمساعدة المالية والفنية، حسب مقتضى الحال. وأثناء اجتماعاتي في المغرب، سررت بتهنئة السلطات المغربية على استكمال المراجعة الثالثة في إطار اتفاق الاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" (PPL). وقد أتاح خط الوقاية والسيولة سبيلا للتأمين ضد المخاطر الخارجية مع دعم برنامج السلطات الاقتصادي.

"وأخيرا، أود الإعراب عن خالص شكري للمغرب حكومة وشعبا لما قولنا به من حفاوة كبيرة أثناء الزيارة. والصندوق يقدر كل التقدير العلاقة البناءة والتعاونية التي تربطه بالمغرب."